

تاريخ المسودة: 14 أغسطس 2008

إن هذه الوثيقة بشكلها الحالي غير ملزمة وموصى بها ومعدة للاستخدام كنقطة بداية في المفاوضات فقط. يمكن لكل طرف ألا يطبق شروطها وينبغي أن يكون على دراية بما يترتب على تطبيقها من حيث الأنظمة والقوانين والشريعة.

[أدخل اسم الشركة المودعة / طرف أ/
(طرف رئيسي)]

و

[أدخل اسم الشركة المستلمة / طرف ب/
(وكيل)]

اتفاقية وكالة رئيسية لشراء سلع

تسمح السوق المالية الإسلامية الدولية ("IIFM") باستخدام وإعادة إصدار ونشر هذه الوثيقة من قبل أعضاء IIFM لتحضير وتوثيق الاتفاقيات المتعلقة بصفقات المراجعة أو صفقات المراجعة المرتقبة. يمكن أن يعاد إصدار ونشر هذه الوثيقة لغير الأعضاء في IIFM ولكن على شكل مستندات ورقية فقط. لا تسمح IIFM استخدام أو إعادة إصدار أو نشر هذه الوثيقة لأي غرض آخر، وبأي طريقة أخرى أو من قبل أشخاص آخرين وتحتفظ تحديداً بجميع الحقوق لأخرى.

المحتويات

الصفحة	البند
1. التعريفات والمفاهيم.....	1
2. الوكالة.....	2
3. متفرقات.....	3
4. القانون المطبق.....	6
5. التطبيق.....	6

تم توقيع هذه الاتفاقية بتاريخ [•] بين كل من:

- (1) [أدخل اسم الشركة المودعة/طرف أ] من [•] ("الطرف الرئيسي")؛ و
(2) [أدخل اسم الشركة المستلمة/طرف ب] من [•] ("الوكيل")، المشار إليهما منفردان بكلمة "طرف"
ومجتمعان بكلمة "طرفان".

خلفية

بموجب شروط هذه الاتفاقية، وافق الطرف الرئيسي على تعيين الوكيل ووافق الوكيل على ممارسة دور وكيل
الطرف الرئيسي لشراء السلع نيابة عن الطرف الرئيسي بموجب شروط هذه الاتفاقية.

تم الاتفاق على ما يلي:

1. التعريفات والمفاهيم

1.1 التعريفات

في هذه الاتفاقية:

"يوم عمل" يعني يوماً تباشر فيه المصارف عملها العادي في [] (فيما عدا أيام الجمعة والسبت
والأحد) [ولأغراض الدفعات فقط، نيويورك/لندن]؛¹

"السلع" تعني السلع المدرجة في "توجيه بالشراء" والتي قد تشمل أي معادن ملائمة شرعياً أو المعادن من
فئة البلاتين أو زيت النخيل أو الغاز الطبيعي أو النفط الخام أو غيرها من السلع المقبولة شرعاً والتي
يوافق عليها الطرفان [وفي أي حال من الأحوال، ستشمل فقط السلع المخصصة الموجودة فعلاً خارج
المملكة المتحدة]؛²

"سعر التكلفة" يعني بالنسبة لأي سلع، كل المبالغ المطلوبة للدفع من قبل الطرف الرئيسي بغرض شراء
السلع من المورد (بما في ذلك أي ضرائب مترتبة على السلع (من قبل المورد أو غيره))؛

"تأكيد شراء" يعني تأكيداً يشابه إلى حد كبير النموذج الموجود في الملحق 2 من هذه الاتفاقية؛

"توجيه بالشراء" يعني توجيهاً يشابه إلى حد كبير النموذج الموجود في الملحق 1 من هذه الاتفاقية؛

"تاريخ التسوية" يعني، بالنسبة لأي معاملة، التاريخ الذي يشترط فيه تسديد قيمة السلع من قبل الوكيل
للمورد؛

"المورد" يعني المورد الذي اشترى العميل السلع منه؛ و

"ضريبة" تعني أي ضريبة حالية أو مستقبلية، أو زكاة أو جباية أو جمرك أو نفقة أو رسم أو خصم أو
اقتطاع على شكل ضريبة، مهما كان اسمها، وأينما كان مكان فرضها أو جبايتها أو تحصيلها أو اقتطاعها
أو تقديرها وتشمل، دون تحديد، أي جزاء أو مبلغ غرامة تأخير مطلوبة للدفع كنتيجة لعدم التسديد أو أي
تأخير في تسديد المذكور.

1.2 مفاهيم

فيما عدا حالات وجود ما يشير إلى العكس، كل إشارة في هذه الاتفاقية إلى:

- (1) "طرف" سَنُفهم على أنها تشمل من خلفوا بالملكية والمخولون في التنازل عن حق الملكية
والمخولون في أن تنتقل إليهم الملكية؛

(2) يشمل "القانون" أي قانون (بما في ذلك قانون العموم أو القانون العرفي) أو تشريع أو دستور أو مرسوم أو حكم أو اتفاقية أو نظام أو توجيه أو نظام أو أمر، أو أي إجراء تشريعي آخر من قبل أي هيئة أو إدارة حكومية أو بين الحكومات أو دولية، أو منظمة أو سلطة تنظيمية أو ذاتية التنظيم؛

(3) "الشخص" يشمل أي شخص أو مكتب أو شركة أو مؤسسة أو حكومة أو ولاية أو وكالة لولاية أو أي جمعية أو وصاية أو شراكة (سواء كان لها أو لم يكن لها صفة قانونية منفصلة)؛

(4) بند قانوني هو إشارة إلى ذلك البند كما تم تعديله أو إعادة اعتماده؛ و

(5) وقت من اليوم هو إشارة إلى []³ وقت إلا إذا تم تحديد غير ذلك.

1.3 العناوين

الجزء والفقرة وعناوين الجداول هي لتيسير المرجعية فقط.

1.4 رموز العملات والتعريفات

(1) ["دولار أمريكي" و "دولار" تمثل العملة القانونية للولايات المتحدة الأمريكية].⁴

(2) ["€"] و ["\$"] تمثل العملة القانونية في [€].⁵

2. الوكالة

2.1 التعيين

يعين الطرف الرئيسي هنا الوكيل كوكيل له لشراء السلع نيابة عن الطرف الرئيسي كما هو موضح في توجيه الشراء.

2.2 التحويل

سيحول الطرف الرئيسي للحساب الذي يخطره به الوكيل عن طريق الفاكس، بتاريخ استحقاق لا يتعدى تاريخ التسوية الموضح في توجيه الشراء خاصته، أي مبالغ قد تكون ضرورية لتمكين الوكيل من إبرام صفقة الشراء المتفق عليها نيابة عن الطرف الرئيسي وتمكنه من تسديد مبلغ قيمة سعر الشراء المستحق للمورد في تاريخ السداد (حسب ما أخطر به المورد) ودائماً بشرط ألا يكون الوكيل ملزماً بدفع أي مبالغ للمورد أو إبرام أي شراء سلع كوكيل إلا إذا كان مقتنعاً بأنه تلقى مبالغ متاحة الاستخدام من الطرف الرئيسي.

2.3 التأكيد

بمجرد شراء الوكيل لسلع بموجب توجيه شراء، يجب على الوكيل تأكيد الشراء بإرسال تأكيد شراء للطرف الرئيسي.

2.4 الرسوم

يؤكد الوكيل هنا استلامه رسماً بقيمة []⁶ كمقابل لعمله كوكيل بموجب هذه الاتفاقية.

2.5 [السلع]

يجب على الوكيل ضمان أن تكون جميع السلع التي تم شراؤها نيابة عن الطرف الرئيسي مخصصة وموجودة إما خارج الاتحاد الأوروبي، أو إن كانت داخله، ففي مخزن مؤمن عليه.⁷

2.6 التعويض

يتصرف الوكيل في قيامه بالتزاماته بموجب هذا الاتفاق والمعاملات التي تتم في إطاره بالنيابة عن الطرف الرئيسي ويتخذ جميع التدابير المعقولة التي تبدو ضرورية وبنية حسنة لحماية حقوق الطرف الرئيسي ومصالحه ولن يفعل أو يمتنع عن فعل أي شيء بما لا يتفق مع التزامات الوكيل ومسؤولياته بموجب هذا الاتفاق والمعاملات التي تتم في إطاره، وذلك دائماً بشرط عدم مسؤولية الوكيل عن أي خسارة أو ضرر أو تكاليف أو نفقات يتعرض لها الطرف الرئيسي أو يتكبدها نتيجة لأي فعل أو امتناع عن فعل (حسبما تكون الحالة) من جانب الوكيل في أثناء أدائه لالتزاماته بموجب هذا الاتفاق والمعاملات التي تتم في إطاره، ما لم تنشأ تلك الخسارة أو الضرر أو التكاليف أو النفقات كنتيجة مباشرة لتقصير متعمد أو إهمال جسيم من قبل الوكيل.

ويتعهد الطرف الرئيسي بموجب هذا بأن يعتبر الوكيل ومن يتبعه من المسؤولين والموظفين ووكلاءه ومن يعينهم غير مسؤولين، وأن يعرضهم، عن جميع الدعاوى والقضايا والمطالبات التي قد تقام ضد الوكيل والتكاليف والطلبات والنفقات التي يتحملها أو يتكبدها بسبب ممارسته لاختصاصاته وتقديره وواجباته بموجب هذا الاتفاق والمعاملات التي تتم في إطاره بصفته وكيلاً للطرف الرئيسي.

2.7 تقديم المعلومات

يزود الوكيل الطرف الرئيسي بجميع المعلومات أو التفاصيل المعقولة التي يطلبها الطرف الرئيسي فيما يتعلق بالسلع (أو شرائها)، شريطة أن تقتصر مسؤولية الوكيل في ذلك دائماً على توفير هذه المعلومات أو التفاصيل بالحد الذي تتوافر لديه.

2.8 المعلومات والسجلات

تقتصر مسؤولية الوكيل في الاحتفاظ بالسجلات أو النسخ أو غير ذلك من المعلومات المرتبطة بأي معاملة يتم تنفيذها بعد تعيينه بموجب هذا على مدة لا تتجاوز [1] عاماً تقويمياً من تسلمه هذه المعلومات أو السجلات أو النسخ (حسب الاقتضاء)/تاريخ إبرام المعاملة المذكورة⁸

3. متفرقات

3.1 [حقوق الطرف الثالث

لا يملك أي شخص ليس طرفاً أي حقوق بموجب العقود (حقوق الأطراف الثالثة) القانون رقم 1999 لتنفيذ أو الحصول على أي منافع من أي من بنود هذه الاتفاقية، ما لم يكن هناك نص محدد بغير ذلك في هذه الاتفاقية.⁹

3.2 عدم الصلاحية الجزئي

في حالة كان أو أصبح أي بند من هذه الاتفاقية في أي وقت غير قانوني أو غير صالح أو غير قابل للتطبيق بأي شكل وحسب أي قانون لأي منطقة، فإن ذلك لن يؤثر أو يعطل قانونية أو صلاحية أو قابلية تطبيق أي من البنود الأخرى، أو قانونية أو صلاحية أو قابلية تطبيق ذلك البند حسب قانون أي منطقة أخرى.

⁸ يتم الاتفاق عليه تجارياً حسب كل عميل.

3.3 إنهاء الاتفاقية

تنتهي هذه الاتفاقية [لدى [•]/في [•]]¹⁰ ودون الإضرار بهذا، من حق أي من الطرفين إنهاء هذه الاتفاقية بمنح الطرف الآخر إخطار خطي مسبق بشهر واحد [1]¹¹ على الأقل.

3.4 الاتفاقية بأكملها

تشكل هذه الاتفاقية الموافقة والتفاهم الكاملين للأطراف فيما يتعلق بموضوعها. يؤكد كل طرف أنه بإبرامه هذه الاتفاقية لم يعتمد على أي وعود أو ضمانات أو تأكيدات شفوية أو خطية (غير تلك التي تنص عليها هذه الاتفاقية أو تشير إليها) وأنه يتنازل عن أي حقوق أو تعويضات كانت ستكون متاحة له لولا ذلك فيما يخص هذا الأمر، باستثناء أنه لا يمكن لأي بند من هذه الاتفاقية أن يحد من أو يلغي أي مسؤولية قانونية لطرف ما بسبب الخداع.

3.5 التعويضات والتنازلات

لا يعد أي تخلف أو تأخير في ممارسة أي طرف لأي من الحقوق أو التعويضات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية تنازلاً، كما لا يجب أن تمنع أي ممارسة جزئية أو فردية لأي من الحقوق أو التعويضات أي ممارسة لاحقة أو مختلفة أو ممارسة أي حقوق أو تعويضات أخرى. إن الحقوق والتعويضات المذكورة في هذه الاتفاقية تراكمية ولا تنتقص من أي من الحقوق والتعويضات التي ينص عليها القانون.

3.6 التعديلات

يجب أن يكون أي تعديل يجرى على أي من البنود أو الشروط الخاصة بهذه الاتفاقية خطياً وموقعاً من قبل الطرفين.

3.7 الأطراف المتناظرة

يمكن إبرام هذه الاتفاقية على أي عدد من الأطراف المتناظرة ويكون له نفس الأثر كما لو كانت توقيعات الأطراف المتناظرة على نسخة واحدة من هذه الاتفاقية.

3.8 الإخطارات

(1) التواصل كتابياً

إن أي تواصل يندرج ضمن هذه الاتفاقية أو يرتبط بها يجب أن يتم كتابياً، إلا إذا ذكر النص غير ذلك، ويمكن القيام به باستخدام الفاكس أو البريد الإلكتروني أو الرسائل.

(2) العناوين

إن العنوان ورقم الفاكس (والإدارة أو الموظف، إن وجد، الذي يتم توجيه المراسلة لعنايتهم) المستخدم لكل طرف في أي تواصل أو وثيقة سيتم تحريرها أو تسليمها بموجب هذه الاتفاقية أو فيما يتعلق بها هو المعرف باسمه أدناه أو أي عنوان أو رقم فاكس أو إدارة أو موظف بديل حسب ما يخطر به طرف الطرف الآخر بإخطار لا يقل عن خمسة (5) أيام عمل.

الطرف الرئيسي

العنوان:

[•]

¹⁰ يتم الاتفاق عليه تجارياً حسب كل عميل.

¹¹ يتم الاتفاق عليه تجارياً حسب كل عميل.

فاكس: [•]

لعناية: [•]

الوكيل

العنوان: [•]

فاكس: [•]

لعناية: [•]

(3) التسليم:

أي تواصل أو مستند يتم القيام به أو تسليمه من قبل شخص إلى شخص آخر بموجب هذه الاتفاقية أو فيما يتعلق بها سيكون فعالاً في الحالات التالية فقط:

(1) أن يكون بشكل مقروء إذا تم إرسالها عن طريق الفاكس [شرط أن يكون مرسلًا من رقم الفاكس المذكور في بند رقم 3-8 (ب) أعلاه والخاص بالطرف المعني، أو إذا أرسل من رقم فاكس آخر أن يكون هناك رسالة إلكترونية تؤكد ذلك من قبل الطرف المرسل للخطاب إلى الطرف الذي تم إرسال الخطاب إليه عن طريق الفاكس]؛¹² أو

(2) إذا استخدمت الرسائل، عندما ترسل إلى العنوان المعني والموفر، بشرط أن يتم استخدام شركة توصيل ذات سمعة دولية جيدة وتحفظ بما يثبت التوصيل.

وإن تم تحديد إدارة أو موظف معينين كجزء من تفاصيل عنوانه الموفرة بموجب البند رقم 3-8 (الإخطارات)، إذا كانت معنونة لتلك الإدارة أو لذلك الموظف.

[]¹³ واللغة الإنجليزية

3.9

(1) تم إبرام هذه الاتفاقية باللغة [الإنجليزية]. يتفق الطرفان على إمكانية ترجمة هذه الاتفاقية إلى اللغة¹⁴ [•] وإبرامها بتلك اللغة بعد ترجمتها. يتفق الطرفان على أن اللغة [الإنجليزية] أولوية على اللغة [•]¹⁵ في حالة حدوث أي نزاع أو اختلاف.

(2) يجب أن تكون جميع المستندات والإخطارات بموجب هذه الاتفاقية أو المتعلقة بها باللغة [•]¹⁶ وباللغة [الإنجليزية]. في حالة أي تعارض يجب اللجوء إلى النص [الإنجليزي] إلا إذا كانت المستندات قانونية أو تشريعية أو غير ذلك من المستندات الرسمية.

3.10 الاعتماد على الاتصالات

يعتبر طرف ما ("الطرف المتلقي") مخولاً بتنفيذ أي توجيهات أو تواصل، دون المزيد من التحقق، تم استلامه بالفاكس أو الهاتف، والذي يعتقد بما هو معقول وبحسن نية أنه توجيه أو تواصل أعطاه أو قام به الطرف الثاني ("الطرف المرسل") أو أي شخص مخول من قبل الطرف المرسل بإعطاء التوجيهات أو القيام بتواصل آخر من خلال الفاكس أو الهاتف نيابة عنه وله الحق في التعامل مع مثل هذا التوجيه أو التواصل على أنه مخول تماماً من قبل الطرف المرسل وملزم له. على الطرف المرسل أن يخلي مسؤولية الطرف المتلقي ومسؤوليه ومديره وموظفيه وممثليه ووكلائه من أي تكاليف أو مطالبات أو مصاريف خسائر (بما في ذلك المصاريف القانونية) أو مسؤولية وكذلك أي ضريبة قيمة مضافة والتي من المعقول أن يتكلف أو يتحمل أي منهم إياها بسبب تنفيذ مثل ذلك التوجيه أو التواصل.

¹³ أدخل اللغة حسب ما هو ملائم.

4. القانون المطبق

4.1 القانون [٥]17

تعد هذه الاتفاقية خاضعة للقانون [] .

4.2 التنازل عن دفعات الفائدة

بغض النظر عن شروط البند رقم 4-1 من هذه الوثيقة، يقر الأطراف ويوافقون على أن مبدأ دفع الفوائد/الربا محرم في الشريعة الإسلامية وبناء عليه وإلى الحد الذي يفرض فيه القانون [٥] لولا شروط هذا البند، من خلال العقد أو التشريع التزاماً بدفع الفوائد/الربا أو مبلغ على شكل فوائد/ربا، فإن الأطراف هنا يرفضون ويتنازلون بوضوح وبشكل لا يقبل الإلغاء ودون شروط عن حقهم في استرداد أي فائدة/ربا أو أي مبلغ على هيئة فائدة/ربا من الطرف الآخر.

5. التطبيق

5.1 السلطة القضائية

(1) [بموجب البند رقم 5-2 (التحكيم)]، فإن لمحاكم [٥] السلطة القضائية غير الحصرية لفض أي نزاعات تنشأ من هذه الاتفاقية أو تكون متصلة بها (بما في ذلك النزاع حول وجود أو صلاحية أو إلغاء هذه الاتفاقية) ("نزاع").

(2) يتفق الأطراف على أن المحاكم [٥] هي أنسب وأفضل المحاكم لفض النزاعات وبناء عليه لن يطالب أي من الأطراف بما يتعارض مع ذلك.

5.2 [التحكيم]

(1) [بموجب البند رقم 5-2 (ج) أدناه، أي نزاع أو جدل أو مطالبة قد تنشأ من هذه الاتفاقية أو تكون مرتبطة بها (بما في ذلك أي تساؤل بخصوص وجودها أو صلاحيتها أو خرق لبنودها أو إلغائها) يجب تحويل أي ("نزاع") وفضه نهائياً من خلال التحكيم حسب قواعد تحكيم محكمة لندن للتحكيم الدولي ("القواعد")، والتي تعتبر مشمولة بالإشارة في هذا البند 5-2 (أ).

(2) يجب أن تضم جلسة التحكيم ثلاثة محكمين يتم ترشيحهم حسب القواعد.

(3) يكون مقر التحكيم في [٥].¹⁹ تكون لغة التحكيم هي [٥].²⁰

(4) يعتبر قرار المحكم نهائياً وملزماً وقابلاً للتطبيق وكأنه صادر عن محكمة مختصة قضائياً ويتنازل الأطراف هنا عن أي حقوق لإحالة أي تساؤلات قانونية وأي حقوق بالاستئناف فيما يخص الشكل و/أو الموضوع إلى أي محكمة.

(5) بغض النظر عن البنود الفرعية والمندرجة من 5-2 (أ) وحتى 5-2 (ث) أعلاه، قبل تعيين المحكم للبت في نزاع، يمكن لأي من [الطرف الرئيسي/الوكيل]²¹ ومن خلال إخطار كتابي لجميع الأطراف الأخرى في النزاع أن يشترط أن يتم البت في نزاع معين من قبل محكمة قانونية. إذا تم الإخطار من قبل [الطرف الرئيسي/الوكيل]²²، يجب البت في النزاع موضوع الإخطار وفقاً لما ورد في البند رقم 5-1 من هذه الاتفاقية. [

5.3 [تبليغ الإجراء القضائي]²³

(1) دون التحيز لأي نمط تبليغ آخر متاح بموجب أي قانون ذي صلة:

¹⁷ أدخل اللغة حسب ما هو ملائم.

¹⁸ يُنظر في الأحكام الخاصة بهيئة التحكيم وبالتحكيم على أساس كل معاملة على حدة. ومن البدائل الأخرى الاستعانة بمركز التحكيم الإسلامي Islamic Arbitration Centre.

(1) يعين الطرف الرئيسي بشكل غير قابل للإلغاء [] (أو المكتب البديل المسجل من وقت لآخر) كمندوبه لتبليغ الإجراء القضائي فيما يخص أي إجراءات أمام المحاكم الإنجليزية فيما يتعلق بالنزاع؛

(2) يعين الوكيل بشكل غير قابل للإلغاء [] (أو المكتب البديل المسجل من وقت لآخر) كمندوبه لتبليغ الإجراء القضائي فيما يخص أي إجراءات أمام المحاكم الإنجليزية فيما يتعلق بالنزاع؛ و

(3) يتفق الطرفان على أن إخفاق مندوب تبليغ أي من الطرفين في إخطار الطرف المعني الآخر بالإعلان لن يبطل مفعول الإجراءات المعنية.

(2) إذا توقف تعيين مندوب تبليغ الإجراء بموجب البنود 3-5 (أ) و/أو 3-5 (أ) (2) أعلاه لأي سبب، وحتى يكون فاعلاً، على هذا الطرف ("الطرف المتأثر") أن يقوم فوراً (وفي أي حال من الأحوال خلال مدة أقصاها [24 ساعة]²⁴ بعد ذلك) بتعيين شخص آخر في بريطانيا ليستلم التبليغ نيابة عنه في بريطانيا. إذا أخفق الطرف المتأثر في عمل ذلك [واستمر هذا الإخفاق لفترة لا تقل عن [أربعة عشر يوماً]²⁵، فللطرف الآخر الحق في تعيين مثل هذا الشخص من خلال إخطار الطرف المتأثر.]

إثباتاً لما تقدم فقد أبرم الطرفان هذه الاتفاقية لتصبح صحيحة قانوناً في هذا اليوم والسنة المذكورين كتابة في أعلى الوثيقة.

ملحق 1

نموذج توجيه بالشراء

التاريخ: [•]

من: [الطرف الرئيسي]

إلى: [الوكيل]

اتفاقية وكالة بيننا مؤرخة في [•] ("الاتفاقية")

1. نحن نشير إلى الاتفاقية (الشروط المعرفة فيها تحمل نفس المعاني هنا).

2. نحن نوجهك بموجب هذا بصفتك وكيلنا، وبناءً على شروط الاتفاقية، بشراء السلع التالية نيابة عنا من المورد وعلى الأسس التالية:

[•] (6) مواصفات السلع:

[•] (7) سعر التكلفة:

[•] (8) تاريخ التسوية:

3. لتفعيل هذا التوجيه بالشراء يجب أن نقوم بتحويل مبلغ سعر التكلفة كما هو موضح أعلاه إلى حسابك [أدخل بيانات الحساب] اليوم.

4. يرجى إرسال تأكيد الشراء من طرفك فور شراء السلع من المورد.

التوقيع

من قبل أو نيابة عن [الطرف الرئيسي]

ملحق 2

نموذج تأكيد الشراء

التاريخ: [•]

من: [الوكيل]

إلى: [الطرف الرئيسي]

اتفاقية وكالة بيننا مؤرخة في [•] ("الاتفاقية")

1. نحن نشير إلى الاتفاقية (الشروط المعرفة فيها تحمل نفس المعاني هنا) وكذلك إلى التوجيه بالشراء من قبلكم المؤرخ [•].
2. نحن نؤكد أننا اشترينا السلع نيابة عنكم وبناءً على شروط التوجيه بالشراء المذكور أعلاه وكما يلي:

(1) مواصفات السلع: [•]

(9) الكمية: [•]

(10) سعر التكلفة: [•]

(11) تاريخ التسوية: [•]

التوقيع

من قبل أو نيابة عن [الطرف الرئيسي]

التوقيعات

نيابة عن [الطرف الرئيسي/الطرف أ]

التوقيع المخول:

نيابة عن [الوكيل/الطرف ب]

التوقيع المخول: